



دراسة قياسية لتحديد أثر هيكل السوق على سلوك المؤسسات المصرفية الجزائرية خلال الفترة 2010-2018

*An Econometric Study to determine the impact of the market structure on the
conduct of Algerian banking institutions during the period 2010-2018*

د. عديلة العلواني

جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)

lal.adila@yahoo.fr

علي بن الطاهر *

جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)

ali.bentahar@yahoo.fr

الملخص:

معلومات المقال

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر هيكل السوق المصرفي الجزائري على سلوك المؤسسات المصرفية القائمة خلال الفترة 2010-2018 باستخدام نماذج البانل وبالاستناد إلى نموذج هيكل-سلوك-أداء، ونظرية الأسواق التنافسية، للكشف عن مصادر السلوك الاحتكاري وتقييده.

وخلصت الدراسة إلى أن السوق المصرفي الجزائري غير تنافسي لوجود عوائق للدخول، ما يسمح لتركيبة السوق بالتأثير إيجابا على السلوك الاحتكاري للمصارف، وبالتالي فرض أسعار فائدة أعلى على القروض وأدنى على الودائع. كلما انخفض عدد المؤسسات القائمة أو زاد تباين حصصها السوقية.

تاريخ الارسال:

22 افريل 2021

تاريخ القبول:

22 جانفي 2022

الكلمات المفتاحية:

- ✓ هيكل السوق
- ✓ السلوك
- ✓ الأسواق التنافسية

Abstract :

Article info

This study aims to determine the effect of the structure of the Algerian banking market on the conduct of established banks using the Panel models and based on the structure-conduct-performance model, and contestable market theory.

The study concluded that the Algerian banking market is not contestable with the presence of barriers to entry, which allows the market focus to positively affect the monopolistic behavior of banks, and thus impose higher interest rates on loans and lower rates on deposits. Whenever the number of established banks decreases or their market shares variance increases.

Received

22 April 2021

Accepted

22 January 2022

Keywords:

- ✓ market structure
- ✓ conduct
- ✓ contestable market

مقدمة:

ممارسات احتكارية، إلا أنه وفي دراسة قام بها فريدمان سنة 1971، أظهر أنه حتى في الأسواق التي يكون فيها عدد المؤسسات الناشطة كبير، يمكن أن تكون هناك سلوكيات احتكارية، إذا ما تأكدت هذه البنوك أن الدخول في حرب سعرية يكون مضرا لها على المدى الطويل حتى ولو كانت مربحة على المدى القصير، وبالتالي إذا استطاعت هاته المؤسسات التنسيق فيما بينها فإن السوق سيشهد ارتفاعا في الأسعار يكون مشابها لما يحدث في سوق احتكارية.

في المقابل نظرية اقتصادية اخرى وهي نظرية الاسواق التنافسية لبومول، بانزار وويلي والتي ظهرت في سنة 1982، كشفت أن اتباع سلوك احتكاري ليس متعلقا بعدد المؤسسات القائمة في السوق، فهذا الأخير حتى لو كان تنشط فيه مؤسسة واحدة فقط، يمكن ان تتبع سياسات تسعيرية شبيهة بالتي تكون في حالة المنافسة التامة، ويرجع ذلك لوجود منافسين محتملين قادرين على دخول السوق في أي وقت وبدون تكلفة لتحقيق أرباحا كلما فرضت المؤسسات القائمة أسعارا فوق سعر المنافسة التامة، ثم الخروج مرة اخرى، عند انخفاض الأسعار، وبذلك تبقى الأسعار مساوية للتكلفة المتوسطة للإنتاج طالما هناك تهديد من منافسين محتملين، وتكون هاته التهديدات المحتملة مرتبطة بوجود وقوة عوائق الدخول والخروج من الأسواق.

الاشكالية:

من خلال ما سبق نرى انه لا يمكن الجزم حول طريقة تأثير هيكل السوق لا سيما عنصره تركيز السوق وعوائق الدخول، على السلوكيات التي تتبعها المؤسسات المصرفية، من خلال النظريات الاقتصادية السابقة نظرا لعدم توافرها في العديد من النقاط وتناقضها أحيانا، ومن هنا تبرز إشكالية الدراسة والتي يمكن صياغتها في السؤال التالي :

هل يساعد هيكل السوق المصرفي الجزائري على بروز السلوك الاحتكاري لدى المؤسسات القائمة؟

فرضيات الدراسة:

إن تحقيق الربح يعتبر مسألة جوهرية أساسية والهدف الأسمى لكل مؤسسة، لأن كل مؤسسة لا تحقق الارباح مآلها الزوال، وكذلك الحال بالنسبة للمؤسسات المصرفية، لكن لهذه المؤسسات خاصية لا توجد في غيرها فهاته العوائد التي تعتبر أرباحا من وجهة نظرها تعتبر تكاليف تمويل بالنسبة للمؤسسات المقترضة، واذا زادت هذه التكلفة عن معدنها الطبيعي قد تكون عائقا أمام تنافسية هذه المؤسسات، وتهديدا حقيقيا لوجودها، فتفقد بذلك المؤسسات المصرفية دورها كداعم ومشجع للاستثمار، وعلى ضوء هذا وللكشف عن حالات التسعير غير العادل، تعددت الدراسات التي حاولت أن تربط هيكل السوق بأداء المؤسسات، في محاولة لتفسير هذا الأخير، واعتبرت أن زيادة الأرباح مؤشرا على وجود ممارسات احتكارية وحالات تواطؤ يجب التصدي لها وهذا ما قد يكون مضللا ومجانبا للحقيقة، فالمشكل لا يكمن في هاته الأرباح بل في مصدرها، فأرباح البنوك لا تزيد من تكلفة التمويل، إنما أسعار الفائدة هي التي تزيد منها، فإذا ما كان مصدر هاته الارباح هو كفاءة البنوك وتحكمها في تكاليفها فتلك ظاهرة صحية للبنوك وللإقتصاد ككل تساعد البنوك على تحقيق الدور المنوط بها على أكمل وجه، لذلك كان على الدولة مراقبة سلوكيات المؤسسات الاقتصادية بما فيها البنوك وسن القوانين لمواجهة كل سلوك احتكاري يضر بالمنافسة، يظهر كأسعار فائدة عالية على القروض الممنوحة، ومنخفضة على الودائع، ولكن لعلاج هذا الاشكال من الجذور، يجب بعد التأكد من وجود سلوكيات احتكارية، تحديد مصدر السلطة السوقية التي سمحت بظهور هذه السلوكيات وتصحيحها، وبالعودة إلى النظريات الاقتصادية التي حاولت تفسير هذه السلوكيات، نجدتها متعددة ومتشعبة، ومن اهمها نموذج هيكل - سلوك - أداء، الذي يرجع أصل كل سلوك احتكاري إلى تركيز السوق، فحسب هذا النموذج كل ما قل عدد المؤسسات الناشطة في السوق كل ما زادت إمكانية تواطؤ هاته المؤسسات وظهور

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى تبيان أثر هيكل السوق المصرفي الجزائري على سلوك المؤسسات المصرفية الناشطة فيه، وتحديد النظرية الاقتصادية الملائمة لواقع النظام المصرفي الجزائري.

حدود الدراسة:

لتحكم أفضل في الموضوع سوف يتم دراسة أثر هيكل السوق على السلوك، تحت بعض القيود الزمانية والمكانية، فيما يتعلق بالحدود المكانية، شملت الدراسة القطاع المصرفي الجزائري، أما فيما يتعلق بالحدود الزمانية، غطت الدراسة الفترة ما بين سنتي 2010 و 2018 وهي الفترة التي تلت صدور الأمر رقم 04-10 المؤرخ في 16 رمضان عام 1431 الموافق ل 26 غشت سنة 2010، المعدل و المتمم للأمر رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق ل 26 غشت سنة 2003، والمتعلق بالنقد و القرض.

منهجية الدراسة:

من أجل تحقيق هدف الدراسة واختبار فرضياتها سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي لتحديد أهم المؤشرات التي تعبر عن هيكل السوق والتي قد يكون لها تأثيرا على سلوك المؤسسات المصرفية، وكذلك المنهج الاستقرائي من خلال أساليب التحليل الاحصائي للتعرف على مدى معنوية هذه المؤشرات.

2. الاطار النظري:

إن المنافسة متعلقة أساسا بسلوك المؤسسات، لكن هذه الأخيرة مقيدة بمجموعة من العراقيل التقنية التشريعية والاقتصادية التي تحدد قواعد المنافسة وتحد من الاستراتيجيات المتاحة، وإن نموذج: هيكل-سلوك-أداء كان أول من اظهر هذه العلاقة.

وكان أول ظهور لهذا النموذج على يد (ماسون) سنة 1937 في لقاء الجمعية الاقتصادية الأمريكية، حيث اقترح نموذج هيكل-سلوك-أداء، لتحليل عمل الأسواق. (Levet, 2004, p. 45)

ومنذ ذلك الحين عرف النموذج استعمالا واسعا في تحليل الأسواق و الاستراتيجيات التنافسية، وفي شكله البسيط يبين

إن الإجابة على الإشكالية المطروحة يمر عبر اختبار الفرضيات التالية:

• **الفرضية 1:** كلما زاد تركيز السوق كلما اتبعت المؤسسات سلوكا اقرب الى الاحتكار.

• **الفرضية 2:** تميل المؤسسات دائما الى السلوك الاحتكاري مهما كانت درجة تركيز السوق.

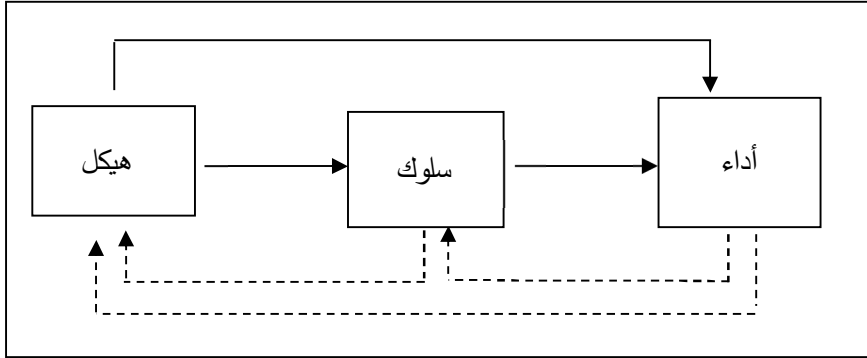
• **الفرضية 3:** يتحدد سلوك المؤسسات القائمة على قدرة المنافسين المحتملين على الولوج إلى السوق.

أهمية الدراسة:

لهذه الدراسة أهمية نظرية وعملية، فهي من الجانب النظري تعتبر دراسة تجريبية أخرى تقدم أدلة تطبيقية على صحة نظرية على حساب نظريات أخرى، والتي لاتزال محل جدال وموضوع العديد من الدراسات الأجنبية رغم مرور سنوات على ظهورها، وتتميز هذه الدراسة وتتمثل مساهمتها العلمية في الربط المباشر للهيكل مع السلوك بدلا من الأداء، نظرا لكون الأداء قد يكون نتاج عوامل مختلفة، بعكس السلوك الذي يظهر جليا اذا كانت هناك ممارسات احتكارية، وبالتالي الفصل في كيفية تأثير عناصر هيكل السوق لا سيما تركيز السوق وعوائق الدخول على السلوك، كما تتميز بمجالها الجغرافي، حيث يعتبر اختبار هذه النظريات نادرا في الاسواق العربية بصفة عامة، والأسواق الجزائرية بصفة خاصة، وفي جميع القطاعات، حسب اطلاع الباحثان. أما بشأن الأهمية العملية تكمن في تحسين تنافسية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال الكشف عن وجود ممارسات احتكارية تزيد تكلفة التمويل، وتحديد مصدر هذا السلوك، للكشف عن طرق معالجته سواء من خلال تشجيع زيادة عدد المؤسسات القائمة في حال ثبوت أن تركيز السوق هو أصل هذه الممارسات، أو من خلال تخفيف عوائق الدخول الى السوق المصرفي الجزائري إذا كان غياب تهديد منافسين محتملين وراء بروز الممارسات التسعيرية الشبيهة لحالات الاحتكار، أو بتشديد الترسانة القانونية، ومراقبة الأسواق لمحاربة كل اشكال التسعير الغير العادل والاحتكار إذا ما أظهرت النتائج حالات تواطؤ بين المؤسسات القائمة.

كما هو موضح في الشكل التالي:

النموذج وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تربط بين هيكل السوق وسلوك المؤسسات القائمة وبين هذه الأخيرة والأداء،
الشكل 1: الشكل الأولي للنموذج هيكل-سلوك-أداء



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (Huynh & Besancenot, 2004)

أبعاد أخرى أهمها: ظروف الدخول إلى السوق من قبل مؤسسات أخرى (عوائق الدخول) ومدى وجود تمييز في المنتجات داخل السوق وأحيانا يضاف إلى ذلك درجة التكامل الرأسي أو الأفقي بين المؤسسات. (بالحزمة، 1994، صفحة 51)

ويعتبر تركيز السوق أهم أبعاد هيكل الصناعة وأكثرها شيوعا، ويقصد به إلى أي مدى يتركز الانتاج في أحد القطاعات في أيدي عدد محدود من المؤسسات، لذا ففي قياس تركيز السوق ينصب الاهتمام على العدد والحجم النسبي للمؤسسات في كل قطاع، ويكون القطاع أكثر تركيزا كلما قل عدد المؤسسات الناشطة فيه أو زاد التباين بين حصصها السوقية. (المعماري، 2010، صفحة 81)، أي انه يشير إلى "مدى تركيز عملية إنتاج سلعة أو خدمة معينة في أيدي عدد محدود من المنشآت داخل القطاع". (روجر، 1994، صفحة 29)

2.2 سلوك المؤسسات:

المقصود بسلوك المؤسسات في قطاع ما السياسات التي تتبعها هذه المؤسسات في ظل هيكل السوق السائد وظروف الطلب فيها وسلوكها اتجاه المؤسسات الأخرى المنافسة لها في القطاع من أجل تحقيق أهداف هذه المؤسسات والتأثير على حجم نفوذها في السوق وتشمل السياسات السلوكية للمؤسسات في القطاع: سياسات التسعير للمنتجات، سياسات تحديد كمية

ويوضح الشكل الصياغة الأولى لنموذج هيكل - سلوك - أداء حيث أنه كلما كان تركيز السوق عالي (عدد المؤسسات قليل) كلما كانت المنافسة أقل شدة (تتمثل في أسعار أعلى وكميات أقل) كلما أدى ذلك إلى أرباح أعلى. (Mbengue، 2005)

1.2 مفهوم هيكل السوق:

إن هيكل السوق هو وصف لمحددات ومكونات الأسواق والصناعات في اقتصاد ما (Carlton, dennis, & perloff, 2008, p. 2)، وعرفه Bain على أنه " تلك الخصائص المنظمة للصناعة، والتي تترك تأثيرا استراتيجيا على طبيعة المنافسة والتسعير داخل تلك الصناعة" (القرشي، 2000، صفحة 27) كما أن تعبير هيكل السوق قد يقصد به عدد المؤسسات وتوزيع حجمها النسبي في الاقتصاد، كأن يقيس نصيب أكبر أربع أو ثمان أو خمسين مؤسسة ضمن صناعة معينة من حجم الإنتاج أو رأس المال الإجمالي أو المبيعات أو عدد العمال الكلي في السوق. وغالبا ما يطلق على هذا التعريف "درجة تركيز السوق"

وأخيرا فإن مفهوم هيكل السوق قد يستخدم للتعبير عن الخواص الأساسية للأسواق التي تعمل في ظلها المؤسسات والتنظيمات المكونة لهذه الأسواق والتي يمكن أن يكون لها تأثير على سلوك هذه المؤسسات وأدائها، وضمن هذا التعريف الموسع فإن هيكل السوق يشمل إضافة إلى درجة تركيز السوق

بعض الدراسات كدراسة (Friedman, 1971) التي خلصت إلى أنه حتى في الأسواق المنخفضة التركيز يمكن للمؤسسات حتى لو كان عددها كبير، أن تقوم بممارسات تواطئية وترفع من الأسعار، إذا ما رأيت أن أي حرب سعرية حتى ولو حققت من ورائها أرباحا على المدى القصير، فإنه على المدى الطويل ستتحول هذه الأرباح إلى خسائر. ومن جهة أخرى يرى (Baumol, Panzar, & Willi, 1982) أصحاب نظرية الأسواق التنافسية أن المؤسسات الناشطة في قطاع ما وأيا كان عددها، فإنها إذا ما حاولت أن ترفع من أسعارها فوق سعر المنافسة التامة حيث يتساوى السعر مع التكلفة المتوسطة في المدى الطويل، فإن الأرباح الناتجة عن هذا السلوك يجعل المنافسين المحتملين يلجئون هذه السوق ويعرضون أسعار أقل وبالتالي جذب جزء من الزبائن وتحقيق أرباح قبل أن تتمكن المؤسسات القديمة من القيام برد فعل، ثم الخروج مرة أخرى من الأسواق في حال تخفيض الأسعار، وبالتالي فإن الأسعار التي تكون سائدة في السوق هي سعر المنافسة التامة حتى ولو كانت السوق شديدة التركيز أي أن عدد المؤسسات الناشطة قليل جدا. والدفع بهذه المؤسسات إلى تخفيض تكاليف انتاجها إلى أدنى حد ممكن.

وبالتالي يصبح التركيز حسب نظرية الأسواق التنافسية منصبا على المنافسة المحتملة من المنافسين المحتملين وعلى عوائق الدخول والخروج من السوق، عوض المنافسة القائمة.

وكتيجة لذلك فإنه عندما يكون عدد المؤسسات القائمة في السوق قليلاً أو حتى إذا ما وجدت مؤسسة واحدة فقط، مع وجود حواجز منخفضة بدرجة كافية للدخول، قد يجعل قوانين مكافحة الاحتكار والاهتمام التنظيمي للأسواق غير ضروريين. (Braido & Shalders, 2015, p. 89)

ويعتبر السوق تنافسياً إذا تميز بشروط دخول وخروج مجانية أو منخفضة التكاليف على الأقل. حيث يمكن المؤسسة خارجية الدخول مؤقتاً وتغطية تكاليفها عند خروجها لاحقاً. وبالتالي، فإن سلوك المؤسسات القائمة مقيد ليس فقط بالمنافسة الفعلية

الإنتاج، سياسات تنمية الإنتاج (أو المبيعات) وسياسة البيع. (باخرمة، 1994، صفحة 126)

ويتأثر سلوك المؤسسات في القطاع بهيكل السوق الذي تعمل في ظله المؤسسة، ففي قطاع يتسم بدرجة عالية من التركيز قد يميل سلوك المؤسسات نحو الاحتكار التام أو احتكار القلة، بينما قطاع يتصف بدرجة تركيز منخفضة أو ضئيلة يتجه سلوك المؤسسات فيه نحو المنافسة الكاملة أو قريب منها. وفي ظل وجود عوائق ضخمة أمام دخول مؤسسات جديدة إلى السوق، ومن ثم زيادة الاتجاهات التركيزية فيها، باعتبار أن عوائق الدخول تعتبر في حد ذاتها أحد العوامل المسببة للتركز، قد يتسم سلوك مؤسسات هذا القطاع بالميل نحو التواطؤ أو الاتفاق من أجل الحفاظ على درجة نفوذها في الصناعة وجني ثمارها في شكل أرباح مرتفعة وغير عادية، أو استخدام سياسة التمييز في المنتجات عن طريق الدعاية والإعلان لكسب ولاء مشتري منتجاتها وبالتالي جعل مهمة الدخول إلى السوق من قبل المؤسسات الجديدة صعبة. كذلك إن سياسة تخفيض أسعار منتجات المؤسسات القائمة، في القطاع ولو مؤقتاً، عندما تتوقع هجوماً من قبل المؤسسات الراغبة في الدخول إلى السوق هي إحدى أشكال السلوك المؤدية إلى الحفاظ على عوائق دخول قوية وفعالة وبالتالي استمرارية الوضع المركزي فيها.

3.2 العلاقة بين الهيكل والسلوك:

حسب (Bain, 1951) فإن التركيز المرتفع للسوق يخفض من تكاليف التواطؤ (تواطئ ضمني أو علني) للمؤسسات الناشطة في السوق، وكتيجة لذلك فإن كل المؤسسات تصبح قادرة على تحقيق أرباحاً تضاهي أرباح الاحتكار التام.

فالخصائص الهيكلية للسوق هي التي تحدد سلوك المؤسسات داخل هذا السوق، وبدوره هذا السلوك يحدد الأداء. وبالنسبة للقطاعات المصرفية فتتجلى آثار هيكل السوق على سلوك المؤسسات في قدرة البنوك على فرض أسعار فوائد أعلى على القروض وأدنى على الودائع ما يسمح لها بتحقيق أرباح كبيرة، وهي النتيجة التي توصل إليها كل من (Mirzaei, Moore, & Liu, 2013) و (Park & Weber, 2006)، في المقابل هناك

2012. أظهرت النتائج أنه لا فرضية هيكل-سلوك-الأداء ولا فرضية الهيكل الكفاء تتحقق في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وانطلاقاً من هذه النتيجة، افترض الباحثون أنه يمكن الحصول على أرباح عالية في القطاع المالي في ظل ظروف المنافسة بدون وجود مستويات عالية من التركيز. وافترضوا أيضاً أن هذه النتائج تدعم فرضية السلطة السوقية النسبية، مما يشير إلى أن البنوك التي تتمتع بحصة سوقية أكبر تحصل على أرباح أعلى. ومع ذلك، وجدوا أن هناك أيضاً أسواق شديدة التركيز تكون فيها البنوك أقل ربحية وغير كفاءة، مما يؤثر سلباً على القدرة التنافسية للنظام المصرفي.

هذه الدراسة رغم أنها حاولت ربط هيكا السوق بأداء القطاع المصرفي وكفاءته، من أجل دعم تنافسية القطاع المالي، إلا أنها أهملت دراسة سلوك البنوك وإظهار ما إذا كانت هاته الأرباح والكفاءة جاءت نتيجة تسعير احتكاري يجب منعه، وما إذا كانت تنافسية القطاع المالي كانت على حساب تنافسية المؤسسات المقترضة.

• دراسة (Tan & Wang, 2017)، الموسومة ب The market performance of carbon trading in China: A theoretical framework of structure-conduct-performance والتي استخدمت نموذج هيكل-سلوك-أداء (SCP) لتقييم الأداء الخارجي والداخلي لسوق الكربون في الصين. وتم الاعتماد على شعاع الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) لسلاسل زمنية لمجموعة من المؤسسات الصينية من تواريخ انطلاقها إلى غاية 4 ماي 2016، وظهرت الدراسة أن لكل من هيكل السوق وسلوك المؤسسات تأثيراً على أداء المؤسسات، وأرجعت سوء أدائها أساساً إلى سلوكياتها وممارساتها، كنظام العلاوات، وقواعد التداول، والتغطية القطاعية، ونظام التحقق من اعداد التقارير.

ومن أوجه قصور هذه الدراسة أنها ركزت في قياس السلوك على مؤشرات تشغيلية أكثر منها استراتيجية، ولا تعكس سياسات التسعير، أو على الأقل مؤشرات بديلة قريبة كحجم الانتاج، اجمالي العرض في السوق، سياسات الإعلان وسياسات البحث والتطوير، وبالتالي لا يمكنها ان تظهر حالات التواطؤ او

ولكن أيضاً بالمنافسة المحتملة. (Lipczynski, Goddard, & S. Wilson, 2017, p. 783).

4.2 الدراسات السابقة:

فيما يلي نستعرض بعض الدراسات السابقة وأهم النتائج التي توصلت إليها:

• وفي دراسة (Hussain & M. Kutan, 2021) تحت عنوان Testing the structure-conduct-performance relationship for ASEAN: Addressing the issues in the panel mediation، اختبر الباحثان نموذج هيكل-سلوك-أداء (SCP) لرابطة دول جنوب شرق آسيا، حيث افترض أن الأسواق المركزة تسمح للبنوك بالتواطؤ وكسب أرباحاً أعلى من خلال التسعير الاحتكاري. وحاولا تقديم نهجاً جديداً للتقدير يصحح بعض المشكلات المنهجية في الدراسات السابقة من خلال إدراج المتغيرات المستقلة بإبطاء لاستعمال الانحدار الذاتي في النماذج المقدر. وخلص التقدير إلى أن ربحية البنوك في سوق مركزة تُعزى بالكامل إلى السلوك المناهض للمنافسة. وبالتالي استبعد التفسيرات البديلة كفرضية الهيكل الكفاء (ES) أو فرضية السلطة السوقية النسبية (RMP).

وكما سبق ذكره قد تكون هذه النتيجة مجانية للحقيقة، لأن وجود علاقة إحصائية بين التركيز والربحية ليس دليلاً جازماً على أن التركيز مسبب للربحية، فقد تكون هناك علاقة عكسية، أي أن تركيز السوق يكون نتيجة لربحية البنوك والمتأتمية من كفاءتها ما يدفع البنوك الغير الكفاءة إلى الخروج من الأسواق وبالتالي زيادة التركيز، ولذلك ربما يكون من السابق لأوانه استنتاج أن هناك حالات تواطؤ وتسعير احتكاري بمجرد أن نموذج انحدار التركيز على الربحية كان معنوياً.

• دراسة (Gonzalez, Razia, Búa, & Lado, 2019)، بعنوان: Market structure, performance, and efficiency: Evidence from the MENA banking sector، حيث تمت دراسة أربع نظريات تفسر العلاقة بين هيكل السوق والربحية والكفاءة باستخدام تحليل الحد العشوائي وبيانات بانل الديناميكية لـ 201 بنكاً في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) خلال الفترة 2005-

فرض أسعار فائدة منخفضة على الودائع، وأسعار فائدة عالية على القروض وكنتيجة لذلك يكون صافي هامش الفائدة NIM أعلى.

ثانيا: المتغيرات المستقلة.

أ- مؤشرات هيكل السوق

. لتحديد طبيعة هيكل السوق تم الاستعانة بمؤشرين تمثل اهم ابعاد هيكل السوق، وهي مقياس هيرشمان-هيرفندال والحصة السوقية.

• مقياس هيرشمان-هيرفندال للتركيز:

تقليديا كانت المقاييس الأكثر شيوعا لقياس تركيز السوق هي نسب تركيز بنك واحد أو اثنين أو ثلاثة بنوك، على أساس الأصول، القروض أو الودائع المجمعة للبنوك الكبرى، معبرا عنها كنسبة مئوية من إجمالي كميات السوق.

في السنوات الأخيرة أصبح مقياس هيرشمان وهيرفندال الأكثر استخداما، ويمثل مجموع النسب المئوية للحصص من الأصول أو القروض أو الودائع لكل البنوك في السوق. (Van Hoose, 2017)

ومن أهم مزاياه أنه يأخذ بالاعتبار كل المؤسسات الموجودة في القطاع ولا يكتفي فقط بإسهام المؤسسات الأكبر حجماً عكس بعض مؤشرات التركيز الأخرى.

وبالتالي فهو يأخذ بالاعتبار دخول مؤسسات جديدة أو خروج بعض المؤسسات من القطاع وتأثير ذلك على درجة التركيز ودرجة الاحتكار أو المنافسة بالقطاع والتطور الذي يحدث عليها.

وبحسب مقياس هيرشمان وفق الصيغة التالية: (Lee, 2019, p. 24)

$$HHI = \sum_{i=1}^n \left(\frac{x_i}{X}\right)^2 = \sum_{i=1}^n S_i^2$$

و S_i هي الحصة السوقية للبنك (i) وتم حسابها في هذه الدراسة على اساس الودائع المجمعة $S_i = x_i/X$ ، و n هو اجمالي عدد البنوك في القطاع.

التسعير الغير العادل، لذا تكون قد ابتعدت عن الاهداف الرئيسية من نموذج هيكل - سلوك - أداء.

5.2 عينة الدراسة:

شملت الدراسة 14 مصرف من أصل 20 مصرف ينشط في القطاع المصرفي الجزائري وهي: AGB، ABC Bank، BNP، BNA، BEA، BDL، BADR، alsalamalgeria، FRANSABANK EL-، ELBARAKA، CPA، Paribas، DJAZAIR، HOUSING BANK، SGA، trust. وتمثل هذه العينة نسب تتراوح بين 75 % و 89% من إجمالي الودائع، القروض الممنوحة وإجمالي أصول القطاع المصرفي خلال فترة الدراسة من سنة 2010 إلى سنة 2018، وتم الحصول على المعلومات والبيانات الخاصة بهذه الدراسة من موقع البنك الدولي (the world bank, 2020)، التقارير السنوية لبنك الجزائر (la Banque d'Algérie, 2019) والقوائم المالية لبنوك عينة الدراسة.

وللتحقق من فرضيات الدراسة تم اختيار المتغيرات التالية:

أولاً: المتغير التابع.

لقياس وتحديد سلوك المصارف، تم اختيار مؤشر صافي هامش الفائدة NIM (net interest margin)، وقد سبق للعديد من الدراسات ان استخدمت هذا المؤشر للتعبير عن قدرة المصارف على التسعير كدراسة (Goldberg & Rai, 1996)، ويتم حساب NIM على أنه الفرق بين الفائدة التي تجنيها البنوك من القروض الممنوحة ومقدار الفائدة المدفوعة على الودائع مقسوماً على الأصول التي تولد أرباحاً. فحسب (Berge & Hanna, 1989) فإنه إذا ما أظهر نموذج هيكل سلوك اداء أسعاراً احتكارية، فإن البنوك في هذه الحالة تكون قادرة على

حيث أن: x_i الكمية المنتجة للمؤسسة (i)، وتمثل X الإنتاج الكلي للمؤسسات حيث أن: $X = \sum_{i=1}^n x_i$

وخدماتها، مما يسمح لها أن تستغل سلطتها السوقية لترفع أسعارها وتحقق أرباح أكبر حتى في الاسواق غير المركزة. تقاس الحصة السوقية للبنك بنسبة أصوله إلى إجمالي أصول القطاع المصرفي كما توضحه العلاقة التالية:

$$MS = \frac{TA_i}{TA}$$

حيث TA_i تمثل إجمالي الأصول للبنك i ، و TA إجمالي الأصول للقطاع المصرفي.

ب - مؤشرات الكفاءة المصرفية.

تم اختيار مؤشر معامل الاستغلال (CE) لقياس مدى تحكم البنوك في تكاليفها كمؤشر يعكس كفاءتها، ويتم حسابه كما يلي:

أعباء الاستغلال العامة + مخصصات للإهلاكات وخسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية والغير مادية
هامش الاستغلال =

الناتج البنكي الصافي

لمعدل التضخم أثر إيجابي على صافي هامش الفائدة إذا كان هذا التضخم متوقعا، كما جاء في دراسة (Pessarossi, Thevenon, & Weill, 2020) ففي هذه الحالة يرفع البنك من معدلات الفائدة على القروض الممنوحة ويقي معدل الفائدة على الودائع ثابتا لكي يحافظ على قيمة أرباحه الحقيقية. أما نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي فارتفاعها يزيد من معدل الإدخار وبالتالي لا يكون المصرف مجبرا على رفع أسعار الفائدة على الودائع، الأمر الذي يدعم صافي هامش الفائدة.

3. بناء النموذج القياسي

1.3 اختيار النموذج:

لاختيار النموذج المناسب نقوم بإجراء اختبار هسيو (Hsiao)، وكانت نتائج الاختبار كما يلي:

حيث كلما انخفض هذا المؤشر كلما دل ذلك على تحكم أفضل في تكاليف البنك.

ت - متغيرات أخرى.

تم الاستعانة بمجموعة من المتغيرات الخاصة بالبنوك وأخرى خاصة بوضعية الاقتصاد الكلي وهي:

- نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول: ويستخدم هذا المؤشر للدلالة على الصلابة المالية؛
- متغير وهمي يأخذ القيمة 1 في حال كان البنك اسلاميا لقياس أثر طبيعة البنك على سلوكه؛
- متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كان البنك عموميا و 0 إذا كان البنك خاصا، لإظهار دور ملكية البنك على السلوك؛
- نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم: تقريبا كل الدراسات التي استخدمت نموذج هيكل -سلوك -أداء، استعملت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم للتعبير عن أثر الوضعية الاقتصادية، حيث يتوقع أن يكون

الجدول 1: نتائج اختبار هسيو

Hypothèses	F-Stat	P-Value
H1	1.596730	0.200748
H2	1.410117	0.276032
H3	1.893330	0.063434

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9 ونظرا لقبول فرضية العدم للاختبار الأول ورفض الفرضية البديلة فإن النموذج التجميعي هو الأنسب حيث يتم تقدير نموذج واحد لجميع البنوك (بانل) تشترك فيه جميع البنوك في الحد الثابت ومعلمات المتغيرات المستقلة.

2.3 تقدير النموذج:

$$NIM = C(1) + C(2) * HHI_t + C(3) * MS_{i,t} + C(4) * CE_{i,t} + C(5) * EQUITYTA_{i,t} + C(6) * GDP_GROWTH_t + C(7) * INFLATION_t + C(8) * ISLAMIC_i + C(9) * PUBLIC_i + \varepsilon_{i,t}$$

حيث: Islamic_i: متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كان البنك إسلامي

والقيمة 0 إذا كان البنك تقليدي؛

Public_i: متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كان البنك عمومي

والقيمة 0 إذا كان البنك خاص؛

C₁: الحد الثابت؛

C₂, C₃, ..., C₉: معاملات المتغيرات المستقلة؛

εE_{i,t}: حد الخطأ العشوائي.

بعد التقدير باستخدام النموذج التجميعي pooled ols تم

الحصول على المعادلة التالية:

$$NIM = 0.0851373980613 + 0.161290345896 * HHI - 0.0630234875268 * MS + 0.0232077129759 * COEFFICIENT_D_EXPLOITATI + 0.00970797043554 * EQUITYTA - 0.00134157210134 * GDP_GROWTH_ANNUAL_ + 0.00114786203054 * INFLATION - 0.00127866773625 * DUMMY_ISLAMIC - 0.00753558569153 * DUMMY_PUBLIC + \varepsilon_{i,t}$$

ولمعالجة مشكل الارتباط الذاتي في هذا النموذج تم إدراج المتغير التابع بفترة ابطاء واحدة للمتغيرات المستقلة وكانت معادلة التقدير كما يلي:

$$NIM = 0.063555911485 + 0.179288152459 * HHI - 0.0432798972756 * MS + 0.024258057155 * COEFFICIENT_D_EXPLOITATI + 0.000700709871903 * EQUITYTA - 0.000753835735918 * GDP_GROWTH_ANNUAL_ + 0.00118379073541 * INFLATION - 0.00351808834804 * DUMMY_ISLAMIC - 0.00387202665472 * DUMMY_PUBLIC + 0.652380697478 * NIM(-1)$$

والجدول الموالي يلخص نتائج التقدير:

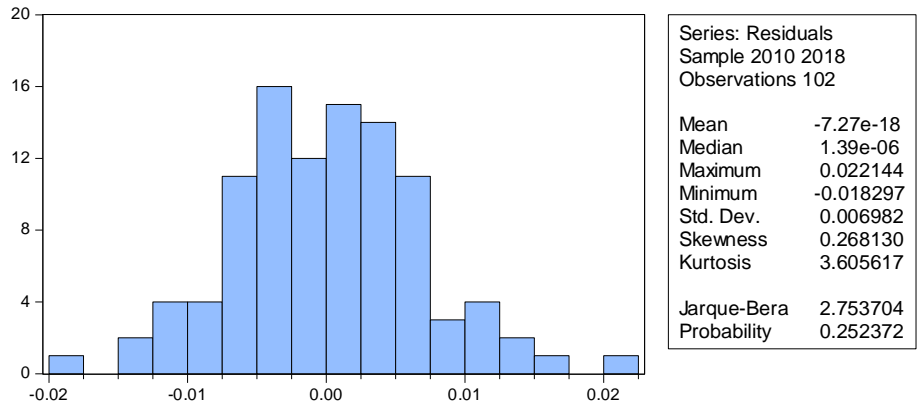
الجدول 2: نتائج تقدير النموذج

المتغير	المعاملات	إحصائية t	P.value
C	0.063556***	4.805664	0.0000
HHI	0.179288***	2.901145	0.0047
MS	-0.043280**	-2.036746	0.0446
CE	0.024258***	2.971606	0.0038

0.9140	0.108283	0.000701	EQUITYTA
0.3764	-0.888862	-0.000754	GDP GROWTH
0.0149	2.481844	0.001184**	INFLATION
0.1102	-1.613200	-0.003518	DUMMY ISLAMIC
0.2784	-1.090475	-0.003872	DUMMY PUBLIC
0.0000	9.707941	0.652381***	NIM (-1)
R2=0.723144	Adjusted R2=0.695763	F=26.41014	ProbF=0.00 DW=1.999799

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9
بالقائه نظرة أولية على الجدول رقم 2 نجد أن قيمة احتمالية f تساوي الصفر أي ان النموذج ككل معنوي، وبالنظر إلى معنوية كل معلمة على حدى نجد 4 معلمات من اصل 10 دالة احصائيا عند مستوى معنوية 1%، ومعلمتان دالتان إحصائيا عند مستوى معنوية 5%، في حين كانت اربع معلمات غير دالة احصائيا عند مستوى معنوية 10%، كما أن معامل التحديد المصحح بلغت قيمته تقريبا 0.695، ما

الشكل 2: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن المتوسط الحسابي للبواقي يؤول إلى الصفر، وقيمة معامل الالتواء Skewness تساوي 0.268 ما يدل على ان المدرج التكراري ذو التواء ضعيف موجب (ناحية اليمين)، كما أن قيمة Kurtosis قريبة من 3.6 وبالتالي فان توزيع البواقي غير مفلطح وغير مدبب، وكانت قيمة Jarque-Bera 2.7 باحتمال 0.253، من كل ما سبق فإننا نقبل فرضية العدم بكون سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

يدل على ان النموذج المقدر يفسر 69.5% من صافي هامش الفائدة.

3.3 اختبار البواقي:

1.3.3 اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Histogram normality test:

الشكل الموالي يمثل المدرج التكراري للبواقي واختبارات التوزيع الطبيعي.

2.3.3 اختبار الارتباط الذاتي (اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM):

بالرغم ان قيمة داربون واتسون تساوي تقريبا 2 إلا أنه لا يمكن الاعتماد عليها في تحديد عدم وجود ارتباط ذاتي لوجود المتغير التابع بإبطاء سنة واحدة في النموذج. لذا تم الاعتماد على اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM، وكانت النتائج كما يلي:

الجدول 3: اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM للارتباط الذاتي.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.001882	Prob. F(2,89)	0.9981
Obs*R-squared	0.004272	Prob. Chi-Square(2)	0.9979

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9

3.3.3 اختبار عدم ثبات التباين:

للتحقق من عدم ثبات التباين تم اجراء مجموعة من الاختبارات والجدول الموالي يلخص النتائج.

ومن الجدول اعلاه نلاحظ أن احتمالية كاي تريغ Chi-Square بتأخير 2 تساوي 0.9979 وهي اكبر من 0.05 وبالتالي نقبل فرضية العدم بعدم وجود ارتباط ذاتي.

الجدول 4: اختبارات عدم ثبات التباين

الاختبار	الاحتمالية	النتيجة
Breusch-Pagan-Godfrey	F-statistic Obs*R-squared Scaled explained SS	عدم ثبات التباين 0.0017 0.0032 0.0019
Harvey	F-statistic Obs*R-squared Scaled explained SS	ثبات التباين 0.3216 0.3115 0.1740
ARCH	F-statistic Obs*R-squared	ثبات التباين 0.9965 0.9965
White	F-statistic Obs*R-squared Scaled explained SS	ثبات التباين 0.0585 0.1256 0.0734

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

النموذج ونظرية الاقتصاد الصناعي المنبثق منها، ملائمان لتفسير واقع النظام المصرفي الجزائري. وبالمقابل يثبت وجود عوائق دخول تسمح المؤسسات القائمة من رفع أسعار الفائدة عند زيادة تركيز السوق، دون الخوف من التهديدات المحتملة للمنافسين المحتملين حسب نظرية الأسواق التنافسية، وهو ما يجعل السوق المصرفي الجزائري سوقا غير تنافسي، أيضا العلاقة ذات الدلالة الاحصائية بين تركيز السوق وسلوك المؤسسات ينفي ما اقترحه فريدمان من عدم وجود علاقة بين التركيز والسلوك التواطفي، وأن الخسارة المتوقعة من التنافس على تخفيض الأسعار، تكون سببا كافيا وبغض النظر عن عدد المصارف القائمة، على بروز سلوكيات تواطئية، ويرجع عدم توافق هذه النظرية مع نتيجة النموذج المقدر، كون انخفاض عدد المؤسسات يخفف من تكاليف التواطؤ ويساعد على التنسيق وبالتالي أي سلوك احتكاري يمر عبر زيادة تركيز السوق، فمن غير الممكن ان ينشأ تكتل أو تنسيق مع وجود

من الجدول أعلاه نلاحظ أن ثلاثة اختبارات من أصل اربعة أجريت كانت نتيجتها عدم وجود مشكل عدم ثبات التباين وبالتالي فان احصائية t و f للنموذج يمكن اعتبارها موثوقة.

4. تحليل النتائج.

انطلاقا من نتائج تقدير النموذج القياسي نجد أن هناك علاقة طردية ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 1% بين مؤشر هيرشمان-هيرفندال HHI وصافي هامش الفائدة NIM ما يثبت أثر تركيز السوق على سلوك المؤسسات المصرفية الجزائرية، فكلما زاد تركيز السوق بوحدة واحدة، أي كلما انخفض عدد المصارف القائمة و/أو زاد التباين في حصصها السوقية، زادت قيمة صافي هامش الفائدة 0.179 وحدة، وهو ما يعكس ارتفاعا في أسعار الفائدة على القروض الممنوحة و/أو انخفاض في أسعار الفائدة على الودائع، وهذا يدل على ابتعاد المصارف عن سلوك المنافسة التامة كلما زاد تركيز السوق، وهاته النتيجة تتوافق مع نموذج هيكل - سلوك - اداء، وبالتالي يعتبر هذا

معامل الاستغلال CE كانت معلمته معنوية عند مستوى 1%، وقيس هذا المؤشر كفاءة المصرف ومدى تحكمه في تكاليفه، فكلما زاد هذا المؤشر دل ذلك على عدم كفاءة البنك، وبالنظر للعلاقة العكسية بين معامل الاستغلال والسلوك الاحتكاري للمصارف، فانه كلما زادت كفاءة المصرف (أي انخفض معامل الاستغلال الخاص به)، كلما انكمش صافي هامش الفائدة، أي أن المصارف الأكثر كفاءة تقدم أسعار فائدة أقل على القروض وأعلى على الودائع بالمقارنة مع المنافسين، وهو ما يؤكد النتيجة الخاصة بالحصة السوقية.

مؤشر نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول للبنك ومؤشر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لم يكن لهما علاقة ذات دلالة احصائية مع السلوك الاحتكاري للمصارف.

معلمة معدل التضخم ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 5%، فكلما زاد معدل التضخم زاد صافي هامش الفائدة، ما يدل على أن المصارف الجزائرية تستطيع التنبؤ بالتغيرات في معدل التضخم، ما يمكنها من تعديل مستويات أسعار الفائدة بما يناسب معدلات التضخم الجديدة وهو ما يتوافق مع نتائج دراسة (Pessarossi, Thevenon, & Weill, 2020).

المتغيران الوهميان للمصارف الاسلامية والمصارف العمومية، لم تكن لمعلمتيهما دلالة احصائية، بمعنى أنه لا يوجد فرق ذو دلالة احصائية بين سلوك المصارف الاسلامية والمصارف التقليدية، فطبيعة المصرف في هذه الحالة ليس لها أي تأثير على سياسة تسعيره، كذلك بالنسبة لطبيعة ملكية البنوك إذا كانت عمومية أو خاصة لم يكن هناك فرق ذو دلالة احصائية بين سلوكهما.

في الأخير يتأثر صافي هامش الفائدة للسنة الحالية بصافي هامش الفائدة للسنة السابقة، لذلك كانت معلمة هاته الاخيرة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 1%، فسياسات التسعير لا يمكن أن تتغير بصفة جذرية في وقت قصير، فالتغير فيها يكون بصفة تدريجية ويحتاج لوقت أطول لذلك يرتبط صافي هامش الفائدة لسنة ما بالسنة التي سبقتها.

عدد كبير من المؤسسات وسعي كل مؤسسة الى تغليب المصلحة الذاتية الآنية في ظل عدم توفر المعلومة الكاملة والكافية حول وضعية السوق وزيادة كلفتها نظرا لوجود هذا العدد الكبير من المؤسسات. وتتوافق هذه النتائج مع دراسة (Hussain & M. Kutan, 2021) ودراسة (Tan & Wang, 2017)، وتدعم تحليلاتها التي كانت تفترض تعزيز التركيز الكبير للأسواق للسلكيات الاحتكارية، وتسد الفجوة في دراسته التي استنبطت هذه النتيجة مباشرة من أثر الهيكل على الاداء، والتي كان من الممكن ان تكون خاطئة في حال لم تظهر دراستنا الأثر الايجابي للتركيز على السلوك الاحتكاري. كما فندت نتيجة دراسة (Gonzalez, Razia, Búa, & Lado, 2019) التي نفت تحقق نموذج هيكل - سلوك - أداء ونظرية الهيكل الكفاء في القطاعات المصرفية لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

بالنسبة لمؤشر الحصة السوقية MS والذي يعكس حجم المصرف فإن معلمتها كانت ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 5%، وأظهرت علاقة عكسية بين الحصة السوقية والسلوك الاحتكاري لدى المؤسسات المصرفية، وقد كان من الممكن ان تكون هاته العلاقة طردية حسب النظريات الاقتصادية، حيث تسعى المؤسسات المصرفية ذات الحصص السوقية الكبيرة والحجم الكبير، إلى استغلال علاماتها التجارية، شهرتها، اتساع شبكة وكالاتها، جودة خدماتها وولاء زبائنها التي سمحت لها بالحصول على هذا الحجم وهذه الحصة السوقية، في رفع أسعار خدماتها فوق أسعار منافسيها دون أن تقلص حصتها السوقية او تنخفض أرباحها، لكن حسب نتيجة هذا البحث كانت العلاقة عكسية، وبينت عدم توافق نتائج دراسة (Rhoades, 1983) مع القطاع المصرفي الجزائري، حيث أن حجم البنوك لم يحفز بروز أي سلوك احتكاري من خلال التسعير غير العادل، ويمكن تفسير هذه العلاقة بتركيز هاته المؤسسات على استغلال حجمها بزيادة ارباحها من تخفيض تكاليفها عوض رفع أسعارها، ومعامل الاستغلال المدرج في هذا النموذج يمكن ان يثبت او ينفي هذه النتيجة.

5. خاتمة.

هدفت هذه الدراسة لتحديد أثر هيكل السوق لا سيما بعديه تركيز السوق وعوائق الدخول على سلوك المؤسسات المصرفية الجزائرية خلال الفترة 2010-2018، والكشف عن مصادر السلطة السوقية التي تسمح للمصارف باتباع سلوكيات احتكارية تضر بتنافسية المؤسسة الاقتصادية الجزائرية حسب ما تقترحه النظريات الاقتصادية كنموذج هيكل - سلوك - اداء ونظرية الأسواق التنافسية ، وتبيان سبل مواجهة هذه الممارسات، وخلصت الدراسة للنتائج التالية:

نتائج الدراسة:

- خلصت الدراسة للعديد من النتائج تلخص اهمها فيما يلي:
- إن لتركيز السوق المصرفي الجزائري علاقة طردية مع السلوكيات الاحتكارية وحالات التواطؤ لدى المصارف القائمة، موافقة بذلك نهج نموذج هيكل - سلوك - أداء، فكلما زاد تركيز السوق سواء بزيادة عدد المؤسسات المصرفية الناشطة أو زيادة تباين حصصها السوقية أدى ذلك الى زيادة في أسعار الفائدة وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- لا يمكن تحييد دور هيكل السوق في تحديد سياسة التسعير لدى المصارف الجزائرية فطبيعة هيكل السوق تفرض نمط السلوك المتبع وهذا ما ينفى تحقق الفرضية الثانية.
- السوق المصرفي الجزائري ليس سوقا تنافسيا نظرا لوجود حواجز تعيق دخول مؤسسات مصرفية جديدة إليه، وتحملها تكاليف اضافية فوق التي تتحملها المؤسسات القائمة، ما يجعل هاته الاخير قادرة على تسعير خدماتها فوق أسعار المنافسة التامة وهو ما يثبت تحقق الفرضية الثالثة.
- قدرة المصارف الجزائرية على التنبؤ بالتغيرات في معدل التضخم، واستغلالها لهاته المعلومات في رسم سياسة تسعيرية مناسبة، يحد من الآثار السلبية لمعدل التضخم على المصارف.
- لا يتأثر سلوك المؤسسات المصرفية الجزائرية بكل من مؤشر نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الاصول للمصرف ومؤشر معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، حيث لم تظهر أي علاقة ذو دلالة إحصائية بينهم.

- طبيعة المصرف من حيث كونه مصرفا اسلاميا أو تقليديا من جهة، او كونه مصرفا عموميا أو خاصا من جهة اخرى، لا تحدث فروقات في سلوك هاته المصارف من حيث سياسة التسعير.

التوصيات والاقتراحات:

- بناء على النتائج السابقة يمكن تقديم هذه التوصيات والاقتراحات لمواجهة كل سلوك احتكاري محتمل في السوق المصرفي الجزائري:
- تحفيز وتشجيع دخول مصارف جديدة للسوق المصرفي الجزائري للتأثير على أسعار الفائدة على القروض الممنوحة والودائع المجمعة.
- تخفيف عائق الدخول للسوق المصرفي لتعزيز منافسة محتملة تمنع المصارف القائمة من فرض معدلات فائدة بعيدة عن معدلات المنافسة التامة لتوفير تمويل بتكلفة معقولة للمؤسسات الاقتصادية المقترضة.
- تشديد الرقابة على العمل المصرفي للكشف عن حالات تواطؤ.
- حث البنوك على تحسين أدائها من خلال الرفع من كفاءتها والتحكم في تكاليفها، لضمان أرباح عادية بدون اللجوء للتسعير غير العادل.

6. قائمة المراجع:

1. أحمد سعيد باخرمة. (1994). اقتصاديات الصناعة. جدة: دار زهران للنشر و التوزيع.
2. القريشي م. (2000). الاقتصاد الصناعي. الاردن: دار وائل للنشر.
3. عبد الغفور حسن كنعان المعماري. (2010). إقتصاديات الانتاج الصناعي. عمان: دار وائل للنشر.
4. كلارك روجر. (1994). اقتصاديات الصناعة. (بشير فريد الطاهر، المترجمون) الرياض: دار المريخ.
5. Bain, J. (1951). Relation of profit rate to industry concentration: American manufacturing, 1936-1940. The Quarterly Journal of Economics, 293-324.
6. la Banque d'Algérie. (2019, decembre). Rapports annuels de la Banque d'Algérie.

- stability for European banks? Research in International Business and Finance 53.
23. Rhoades, S. A. (1983). CONCENTRATION OF WORLD BANKING AND THE ROLE OF U.S. BANKS AMONG THE 100 LARGEST, 1956-1980. *Journal of Banking and Finance* 7, 427-437.
 24. Tan, X., & Wang, X. (2017). The market performance of carbon trading in China: A theoretical framework of structure-conduct-performance. *Journal of Cleaner Production*, 159, 410-424.
 25. Van Hoose, D. (2017). *The Industrial Organization of Banking, Bank Behavior, Market Structure, and Regulation* (2e ed.). Berlin: Springer.
 26. the world bank. (2020). World Development Indicators. Retrieved January 16, 2020, from DataBank: <https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators#>
 - Consulté le février 12, 2021, sur site de la Banque d'Algérie: <https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>
 7. Baumol, W., Panzar, J., & Willi, R. (1982). Contestable Markets and the Theory of Industry Structure. *The Canadian Journal of Economics*, 774-780.
 8. Berge, A., & Hanna, T. (1989). THE PRICE-CONCENTRATION RELATIONSHIP IN BANKING. *The Review of Economics and Statistics*, 291-299.
 9. Braido, L., & Shalders, F. (2015). Monopoly rents in contestable markets. *Economics Letters*, 89-92.
 10. Carlton, W., dennis, M., & perloff, j. (2008). *économie industrielle*. paris: De Boeck.
 11. Friedman, J. (1971). « A Non-cooperative Equilibrium for Supergames. *Review*, 1-12.
 12. Goldberg, L., & Rai, A. (1996). The structure-performance relationship for European banking. *Journal of Banking & Finance*, 745-771.
 13. Gonzalez, L. O., Razia, A., Búa, M. V., & Lado, R. S. (2019). Market structure, performance, and efficiency: Evidence from the MENA banking sector. *International Review of Economics and Finance*, 64, 84-101.
 14. Hussain, H. K., & M. Kutan, A. (2021). Testing the structure-conduct-performance relationship for ASEAN: Addressing the issues in the panel mediation. *Journal of Asian Economics*, 72, 101269.
 15. Huynh, K., & Besancenot, D. (2004). *Economie industrielle*. France: Bréal.
 16. Lee, L. W. (2019). *Industrial Organization Minds, Bodies, and Epidemics*. Switzerland: Springer International Publishing.
 17. Levet, J.-L. (2004). *Economie industrielle en évolution*. paris: economica.
 18. Lipczynski, J., Goddard, J., & S. Wilson, J. (2017). *Industrial Organization Competition, Strategy and Policy* (Fifth ed.). United Kingdom: Pearson Education Limited.
 19. Mbengue, A. (2005). Paradigme SCP, théorie évolutionniste et managementstratégique: debat anciens, données anciennes, résultat nouveaux. aims.
 20. Mirzaei, A., Moore, T., & Liu, G. (2013). Does market structure matter on banks' profitability and stability? *Journal of Banking & Finance*, 2920-2937.
 21. Park, K., & Weber, W. (2006). Profitability of Korean banks: Test of market. *Journal of Economics and Business*, 222-239.
 22. Pessarossi, P., Thevenon, J.-L., & Weill, L. (2020). Does high profitability improve